التمهيـــــد:

لم يكن أهل القرون الأولى بحاجة إلى شرح الحديث، والاتساع في استنباط أحكامه، فقد كانوا أقرب إلى فهمه، واستيعابه لصفاء قرائحهم، وقوة إدراكهم، وقربهم من عصر الرسالة، لكن مع توالي القرون، وتوافر عوامل داخلية، وأخرى خارجية، دبّ الضعف في عموم المسلمين، وطوائف من علمائهم، وحينئذ مست الحاجة إلى علاج ذلك الضعف فانبرى أهل العلم إلى دفع ذلك كل بحسبه.

ولعل أول مظاهر الوهن في مجال علوم الحديث كان في باب معرفة الصحيح، والضعيف حيث غدا بعض أهل العلم يحتجون بالسقيم من الأحاديث دون تمييز. وكان من أوائل من نبه على ذلك هوالإمام البيهقي (٤٨٥هـ) عندما وقع له كتاب "المحيط" الذي ألفه أبومحمد الجويني– والد إمام الحرمين (٤٣٨هـ)– فنظر فيه فوجد فيه احتجاجا بروايات الضعفاء، والمجهولين فأرسل إليه رسالة ينبهه فيه على ذلك، ومما قاله في مقدمة تلك الرسالة: "رأيت المحدثين من أصحابنا يرسلونها – يعني الأحاديث– في المسائل على ما يحضرهم من ألفاظها، من غير تمييز منهم بين صحيحها، وسقيمها"[٢].

---

* azzi40@hotmail.com

[٢] **طبقات الشافعية الكبرى** للسبكي (٧٨/٥)، وقد طبعت هذه الرسالة مفردة.

وكما نبه على ذلك أيضا – بعد قرن من الزمان – ابن الجوزي (٥٩٧هـ) فقال في بيان سبب عزمه على تصنيف كتاب التحقيق في أحاديث الخلاف: "فلما نظرت في التعاليق رأيت بضاعة أكثر الفقهاء في الحديث مزجاة، يعول أكثرهم على أحاديث لا تصح"[١].

هذا ما يتعلق بمعرفة الصحيح، والضعيف، وأما التأليف في معرفة غريب الحديث، وشرح معانيه فقد كانت الحاجة إليه أشد، والعمل فيه أسبق. فهذا أبوعدنان عبد الرحمن بن عبد الأعلى السلمي من أهل القرن الثاني الهجري قد جمع غريب الحديث، ثم سار على منواله النضر بن شميل المازني (٢٠٤هـ)، ثم محمد بن المستنير الملقب بقطرب (٢٠٦هـ)، ثم أبوعبيدة معمر بن المثنى (٢١٠هـ)، ثم عبد الملك بن قريب الأصمعي (٢١٦هـ)، ثم أبوعبيد القاسم بن سلام (٢٢٤هـ) الذي بقي في جمع كتاب "غريب الحديث والأثر" أربعين سنة ، ثم تتابع التصنيف في الغريب بعده، واتسع جدا[٢]. ولا ريب أن التأليف في غريب الحديث هواللبنة الأولى في شرحه، ومعرفة معانيه، بيد أن هذا غير كاف لاقتصاره على جزء منه فحسب. وقد تأخر التأليف في شرح الحديث بمعناه الشامل قليلا، ولم يظهر هذا إلا بعد تصنيف الجوامع، والسنن التي قصد بها تجريد الصحيح، أوجمع المحتج به إجمالا، أوالقوي في الباب. ولعل أول من تصدى لشرح جامع لعدة مهمات، وعالج جملة من قضايا الحديث هوالإمام أبوسليمان الخطابي حَمْد بن محمد البستي (٣٨٨هـ) في كتابيه: "**إعلام السنن**" الذي يعد شرحا لطيفا لصحيح البخاري. و"**معالم السنن**" الذي شرح فيه سنن أبي داود برواية ابن داسة.

كما أن الأظهر أن الإمام يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النَّمَري، أبا عمر القرطبي (٤٦٣هـ) من أوائل من انتهضوا لشرح موطأ مالك شرحا فيه شمول، وذلك بكتابيه: "**التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**"، وكتاب "**الاستذكار**"[٣].

---

[١] **التحقيق في أحاديث الخلاف** (٢٢/١ – ٢٣).

[٢] انظر مقدمة **النهاية في غريب الحديث والأثر** لابن الأثير (١١)، و**معجم المعاجم** لأحمد الشرقاوي (٢٣) الذي عدد كتب غريب الحديث فبلغت (٧٠) كتابا.

[٣] وإن كان الكتابان مختلفين في منهج الشرح، فالتمهيد مرتب على شيوخ مالك، والاستذكار على الأبواب الفقهية، وفي الأول عناية أكبر بالرجال، وتراجمهم، وفي الثاني عناية أكبر بأقوال فقهاء الأمصار.

ويلاحظ أن هناك تفاوتا بينا في عناية أهل العلم بشرح مصنفات الحديث، فصحيح البخاري هوأكثر المصنفات تناولا بالشرح، والدراسة[1]، ويليه موطأ مالك[2]، ثم صحيح مسلم[3]، ثم سنن أبي داود[4]، ثم سنن الترمذي[5]، وأقل الكتب الستة شرحا هما سنن النسائي، وابن ماجه[6]. وهناك كتب حديثية أخرى حظيت بالعناية مثل المصابيح للبغوي، ومشكاتها للخطيب التَّبْرِيزي[7]، وبعض كتب الأحكام مثل عمدة الأحكام لعبد الغني المقدسي، وبلوغ المرام لابن حجر العسقلاني.

ومن الجلي بعد استعراض معظم الشروح أن الاهتمام كان منصبا على كتب الصحيح، أوما جمع فيه القوي في الباب مثل كتب السنن، وكان مرتبا على الكتب، والأبواب الفقهية.

والخلاصة فقد عرف بالتتبع ما يلي:

١. أن شرح الحديث، وعلاج قضايا السند، والمتن بدأ بعد أن انتهى المحدثون من جمعه، وتدوينه، وترتيبه، وتبويبه.

٢. أن تلك الشروح جاءت استجابة للحاجة الطارئة، والمتجددة في كل مرة في صورة من الصور إفادة للدارسين، وإسعافا للطالبين.

٣. أن المحدثين بذلوا جهودا مضنية، ومتعددة الوجوه في سبيل ذلك، فقد تصدوا لتخريج الحديث، وجمع رواياته، ومعرفة رجاله، وشرح غريبه، وكشف مشكله، واستنباط أحكامه، وغيرها من أنواع الجهود المبذولة.

---

[1] بلغ عدد ما عنون له في "إتحاف القاري بشروح البخاري" (٧٥) شرحا، وما ذكر بعنوان "شروح البخاري بأسماء خاصة" فقد بلغت (٩١) شرحا. وأما ما جاء بعناوين في قضايا خاصة بصحيح البخاري مثل: تراجم البخاري، أوشرح ثلاثيات البخاري، أوحواشي البخاري، أورجال البخاري، فهذا كثير جدا يفوق ما ذكر عن الشروح أضعافا مضاعفة. **إتحاف القاري بمعرفة جهود وأعمال العلماء على صحيح البخاري** لعزار الحسني (٤٣٠) (٤٤٣) (٤٢٠) (٤٢٣) (٤٢٤) (٤٢٦) (٤٣٤) (٤٣٨) (٤٤١).

[2] قال القاضي عياض: "لم يعتن بكتاب من كتب الحديث، والعلم اعتناء الناس بالموطأ". **ترتيب المدارك** (١٩٨/١). وانظر أيضا **أوجز المسالك إلى موطأ مالك** (١١٣/١) فقد عقد الكاندهلوي فصلا خاصا في شروح الموطأ، وحواشيه.

[3] انظر: **مقدمة صيانة صحيح مسلم من الإخلال، والغلط** لموفق عبد القادر (٩- ١٦) فقد أورد (٤٥) شرحا لصحيح مسلم.

[4] انظر: **الإمام أبوداود وكتابه السنن** لعبد الله البراك (٦٧- ٧٣) فقد ذكر (٣١) شرحا للسنن.

[5] انظر: **مقدمة النفح الشذي في شرح جامع الترمذي** لابن سيد الناس (٧٠/١ – ٨٤) فقد ذكر (١٤) شرحا لسنن الترمذي.

[6] انظر: **مقدمة تحفة الأحوذي** للمباركفوري (١٠٦- ١٠٨).

[7] المصدر السابق (٢٠٦، ٢١٠).

٤. أن الشروح ليست على نسق واحد من حيث معالجة قضايا السند، أوالمتن بل تتفاوت في ذلك، فبعضها اقتصر على جانب واحد فقط مثل استنباط الأحكام، أوتفسير الغريب، وبعضها لا يعدوأن يكون تعليقا، أوتنكيتا على متن الحديث وهوالغالب، أوعلى سنده وهوالأقل. والبعض الآخر تناول أكثر من جانب في الحديث، وغطى كل قضاياه، أومعظمها.

٥. أن الشروح تدرجت من الاختصار، والإيجاز إلى التطويل، والإسهاب، وبلغت الشروح أوجها في القرن الثامن، والتاسع بشرح فتح الباري لابن حجر العسقلاني، وعمدة القاري للعيني.

وإذا عرف هذا فلنا أن نتساءل عن منهج المحدثين في تلك الشروح، وما هي طرقهم فيها؟

قبل الدخول في صلب الموضوع يحسن أن نعرف معنى المنهج في اللغة، وفي الاصطلاح.

المنهج لغة: من نَهَج، ينهَج، نَهْجا، نُهُجا. والمِنْهاج كالمَنْهج. وهوالطريق البين الواضح. يقال فلان يستنهج سبيل فلان، أي سلك مسلكه[1].

اصطلاحا: أعني به المسلك الذي سلكه المحدثون في شرحهم للحديث من حيث الشكل، أي هل تناولوا الحديث لفظة لفظة؟ أوانتقوا منه بضعة ألفاظ؟ أو لم يلتفتوا إلى الألفاظ، ونظروا إلى موضوعه، أوموضوعاته؟ هذا ما سأبينه لاحقا، وقد قسمت الحديث فيه إلى خمسة مطالب هي:

المطلب الأول: أنواع الشروح وتعريفها والتمثيل لها:

لم ينتهج شرّاح الحديث نهجا واحدا في شروحهم، بل سلكوا في ذلك طرائق قددا، أشهرها ثلاثة طرق، وهناك مسالك أخرى خاصة مضى فيها قلة منهم، وهي في الجملة كالتالي:

النوع الأول: الشرح القولي:

هوشرح ينتقي فيه مؤلفه جزءاً من سند الحديث، أومتنه ثم يصدر ذلك الجزء غالبا بـ"**قوله: كذا**"، ثم يقوم بالحديث عنه بما يناسبه، مرتبا ذلك على نسق توالي ألفاظه سندا، ومتنا، موجزا أحيانا، ومطولا في أخرى[2].

---

[1] انظر: **المحكم والمحيط الأعظم** لابن سيده (١٧١/٤)، **ولسان العرب** لابن منظور (٣٨٣/٢)، **وتاج العروس** للزبيدي (٢٥١/٦).

[2] انظر: **مقدمة تحفة الأحوذي** للمباركفوري (١٩٥)، **ومقدمة النفح الشذي** لأحمد معبد (٩١/١).

ومن أمثلته ما جاء في فتح الباري لابن حجر[1] في حديث عائشة مرفوعا: "كل شراب أسكر فهوحرام". قال رحمه الله تعالى:

"**قوله: "باب لا يجوز الوضوء بالنبيذ ولا المسكر**" هومن عطف العام على الخاص، أوالمراد بالنبيذ ما لم يبلغ حد الإسكار. **قوله: "وكرهه الحسن**" أي البصري. روى ابن أبي شيبة، وعبد الرزاق من طريقين عنه قال: "لا توضأ بنبيذ". وروى أبوعبيد من طريق أخرى عنه أنه "لا بأس به" فعلى هذا فكراهته عنده على التنْزيه. **قوله: "وأبوالعالية**" روى أبوداود، وأبوعبيد من طريق أبي خلدة قال سألت أبا العالية عن رجل أصابته جنابة، وليس عنده ماء، أيغتسل به؟ قال: "لا". وفي رواية أبي عبيد: "فكرهه". **قوله: "وقال عطاء**" هوابن أبي رباح. روى أبوداود أيضا من طريق ابن جريج عنه أنه كره الوضوء بالنبيذ، واللبن. وقال: "إن التيمم أحب إلي منه". وذهب الأوزاعي إلى جواز الوضوء بالأنبذة كلها، وهوقول عكرمة مولى ابن عباس. وروي عن علي، وابن عباس ولم يصح عنهما. وقيده أبو حنيفة في المشهور عنه بنبيذ التمر، واشترط أن لا يكون بحضرة ماء، وأن يكون خارج المصر، أوالقرية. وخالفه صاحباه، فقال محمد: "يجمع بينه، وبين التيمم" قيل إيجابا، وقيل استحبابا، وهوقول إسحاق. وقال أبويوسف بقول الجمهور: "لا يتوضأ به بحال"... **قوله: "عن الزهري**" كذا للأصيلي، وغيره، ولأبي ذر: حدثنا الزهري. **قوله: "كل شراب أسكر**" أي كان من شأنه الإسكار سواء حصل بشربه السكر أم لا؟ قال الخطابي: "فيه دليل على أن قليل المسكر، وكثيره حرام من أي نوع كان، لأنها صيغة عموم أشير بها إلى جنس الشراب الذي يكون منه السكر، فهوكما لوقال: كل طعام أشبع فهوحلال، فإنه يكون دالا على حل كل طعام من شأنه الإشباع، وإن لم يحصل الشبع به لبعض دون بعض، ووجه احتجاج البخاري به في هذا الباب أن المسكر لا يحل شربه، وما لا يحل شربه لا يجوز الوضوء به اتفاقا، والله أعلم".

ومن أهم المصادر التي جاءت على هذا المنوال:

- معالم السنن لأبي سليمان الخطابي (٣٨٨هـ)
- المعلم بفوائد مسلم للمازَري (٥٣٦هـ)
- المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج للنووي (٦٧٦هـ)

[1] (١/٤٦٠).

- فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر(٨٥٢هـ)
- بذل المجهود في حل أبي داود لخليل أحمد السهارنفوري (١٣٤٦هـ)

والحق أن أكثر كتب الحديث شرحت على هذا المنهج أي الشرح القولي، واستحوذ هذا النوع على أغلب المصنفات المشروحة، وأربى على غيره أضعافا كثيرة.

النوع الثاني: الشرح الموضوعي:

هو شرح يقسم فيه مصنفه الكلام عن الحديث إلى أقسام موضوعية، واضعا عنوانا خاصا لكل موضوع، ثم يتناول ذلك الموضوع بما يناسبه من تفسير، أواستنباط حسب نوع العلم المطروق في ذلك العنوان. وتتفاوت تلك الموضوعات قلة، أوكثرة، إيجازا، أوتوسطا، أوبسطا[1].

ويمثل لهذا النوع بما جاء في كتاب عمدة القاري لمحمود العيني[2] في حديث عمر ابن الخطاب ﷺ على المنبر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «نما الأعمال بالنيات ...» قال: العيني رحمه الله تعالى:

"**بيان تعلق الحديث بالآية**: إن الله تعالى أوحى إلى نبينا، وإلى جميع الأنبياء عليهم السلام إن الأعمال بالنيات، والحجة له قوله تعالى: ﴿وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين﴾ وقوله تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾. والإخلاص: النية. قال أبو العالية: "وصاهم بالإخلاص في عبادته".

بيان تعلق الحديث بالترجمة: ذكر فيه وجوه الأول: أن النبي ﷺ خطب بهذا الحديث لما قدم المدينة حين وصل إلى دار الهجرة وذلك كان بعد ظهوره ونصره واستعلائه فالأول.

بيان رجاله: وهم ستة: الأول الحميدي هو أبوبكر عبد الله بن الزبير بن عيسى بن عبد الله بن الزبير بن عبد الله بن حميد بن أسامة بن زهير بن الحرث بن أسد بن عبد العزى بن قصي القرشي، الأسدي. يجتمع مع رسول الله ﷺ في قصي، ومع خديجة بنت خويلد بن أسد زوج النبي ﷺ في أسد بن عبد العزى، من رؤساء أصحاب ابن عيينة. توفي بمكة سنة تسع عشرة ومائتين."

بيان ضبط الرجال: "الحميدي" بضم الحاء، وفتح الميم، وسفيان بضم السين على المشهور، وحكى كسرها، وفتحها أيضا".

---

[1] انظر: **مقدمة تحفة الأحوذي** للمباركفوري (١٩٥)، **ومقدمة النفح الشذي** لأحمد معبد (٨٦/١).

[2] (١٧/١- ٣٥). وقد اكتفيت بسبعة من عناوينه الموضوعية التي أوردها مكتفيا بها للدلالة على المقصود.

بيان الأنساب: "الحميدي" نسبة إلى جده حميد المذكور، بالضم. وقال السمعاني: "نسبة إلى حميد بطن من أسد بن عبد العزى بن قصي.".

بيان فوائد تتعلق بالرجال: ليس في الصحابة من اسمه عمر بن الخطاب غيره.

بيان لطائف إسناده: أن رجال إسناده ما بين مكي، ومدني، فالأولان مكيان، والباقون مدنيون.

وهكذا وظل العيني يسوق العناوين إلى أن بلغ عشرين عنوانا موضوعيا.

ومن أهم المصادر التي جاءت على هذا المنهج:

- عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي، لأبي بكر بن العربي (٥٤٣هـ)
- النفح الشذي في شرح جامع الترمذي، لابن سيد الناس اليعمري (٧٣٤هـ)
- عمدة القاري في شرح صحيح البخاري، لمحمود العيني (٨٥٥هـ)
- شرح سنن النسائي لمحمد المختار الشنقيطي (؟)

ويعد هذا النوع أقل بكثير من النوع الأول – أعني الشرح القولي – بل لوقيل إن الشروح الموضوعية معدودة لكان ذلك صوابا.

النوع الثالث: الشرح الممزوج:

هوشرح يمتزج فيه سند الحديث، ومتنه، ولفظ الشارح له في سياق واحد، وأسلوب واحد. ويميز بين النصيين المتن، والشرح بشكل من أشكال التمييز الخاصة[1].

ويمثل لهذا بما جاء في شرح سنن أبي داوود لابن رسلان الرملي (٨٤٤هـ) في حديث وائل بن حجر[2]، وفيه:

{**ثنا عثمان بن أبي شيبة، قال: ثنا عبدالرحيم بن سليمان**} المروزي بالكوفة، الحافظ المصنف. {**عن الحسن بن عُبَيْد الله**} بالتصغير، أبي عروة {**النخعي**} أخرج له مسلم في مواضع، مات سنة تسع وثلاثين ومئة. {**عن عبدالجبار بن وائل، عن أبيه: أنه أبصر النبي ﷺ حين قام إلى الصلاة رفع يديه**} أي كفيه. لفظ مسلم: "رفع يديه حين دخل في الصلاة كبر وصف كفيه". {**حتى كانتا بِحيال**}. قال النووي: "بكسر الحاء". {**أذنيه**} أي قبالتهما. قال

[1] انظر: **مقدمة تحفة الأحوذي للمباركفوري** (١٩٥)، و**مقدمة النفح الشذي** لأحمد معبد (٩١/١).

[2] (ق ٢١١ أ) نسخة محفوظة بمكتبة لا له لي بالأرقام التالية (٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١).

القرطبي: "حيال، وحذاء، وإزاء بمعنى واحد". {**وحاذى**} أي قابل {**إبهاميه**} هكذا الرواية، ويحتمل أن يكون على حذف حرف الجر أي: حاذى بإبهاميه، فلما حذف حرف الجر انتصب كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ﴾ أي يخوفكم بأوليائه. {**أذنيه**} ورواية ابن حبان من رواية وائل أيضا: "يرفع إبهاميه إلى شحمة أذنيه". ولفظ النسائي: "حتى يكاد إبهاماه تحاذي شحمة أذنيه". {**ثم كبر**}. هذه الرواية مع رواية ابن عمر المتقدمة: "رفع يديه حتى يكونا حذومنكبيه، ثم كبر وهما كذلك". أي وهما قارنان، يدلان على أنه يرفع يديه بلا تكبير، ثم يكبر، أي ثم يرسلهما بعد فراغه "...

ومن أهم المصادر التي جاءت على هذا المسلك:

- شرح ابن رسلان الرملي (٨٤٤هـ) لسنن أبي داود السجستاني
- إرشاد الساري إلى شرح صحيح البخاري للقسطلاني (٩٢٣هـ)
- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح لعلي القاري (١٠١٤هـ)
- أوجز المسالك إلى موطأ مالك لمحمد زكريا الكاندهلوي (١٤٠٢هـ)

ويعتبر هذا النوع قليلا أيضا قياسا إلى الشرح القولي، وإن كان له وجود معتبر لا سيما عند المتأخرين.

أنواع أخرى: قد وردت مناهج أخرى في شرح الحديث، لكنها لم تعرف الذيوع، والانتشار الذي صاحب الأنواع المذكورة سابقا وهي النوع القولي، والموضوعي، والممزوج، فبقيت مناهج خاصة بأصحابها، وهي:

١. شرح مرتب على شيوخ المصنف: وهوصنيع ابن عبد البر (٤٦٣هـ) في "التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد" حيث جعله على حروف المعجم في أسماء شيوخ مالك ليكون أقرب للمتناول كما نص هونفسه على ذلك[١].

٢. شرح لاستلال الفوائد والضوابط والقواعد: وهوصنيع ابن دقيق العيد (٧٠٢هـ) في كتابه "إحكام الأحكام"، حيث يسوق الأحاديث من "عمدة الأحكام" لعبد الغني المقدسي، ثم يعرّف بالصحابي، ثم يقول: "الكلام على هذا الحديث من وجوه: الوجه الأول..."[٢] ويسوقها

[١] **التمهيد** (١/٩، ٩٣).

[٢] انظر: **إحكام الأحكام** (١/٦٣،٦٠).

وجها وجها، مع التركيز على استنباط الفوائد، والضوابط، والقواعد الأصولية، والفقهية. وقد يستخدم أحيانا كلمة "قوله كذا" لكن بقلة[1]، أويقول: "فيه مسائل: الأولى..."[2].

٣. شرح جامع بين الموضوعي والقولي: وهوصنيع محمود خطاب السبكي في كتابه "المنهل العذب المورود شرح سنن الإمام أبي داود" والذي قسم الكلام عن الحديث إلى موضوعات مثل قوله: "رجال الحديث" ثم يقول: "قوله حماد بن زيد ..." ويعرف به، "قوله: عبد الوارث" ويعرف به. ثم بعد أن ينهي ما يتعلق بالسند، يثني بالمتن فيسوق جزءا منه مصدرا له بقوله كذا، ثم يشرحه، ثم يضع عنوانا آخر هو "فقه الحديث"، ويبين ما يدل عليه، ثم عنوانا آخر هو "من أخرج الحديث ..." وهكذا[3].

المطلب الثاني: خصائص أنواع الشروح الثلاثة:

يفيد استعراض أنواع الشروح أن هناك خصائص يتميز به كل نوع، وهي على النحوالتالي:

أ . خصائص الشرح القولي:

يعد الشرح القولي أكثر الشروح رواجا، وأوسعها تناولا لكتب السنة النبوية، إذ أنه شمل جميع الكتب الستة مثلا دون استثناء، وتجاوزها إلى غيرها بالشرح، والتحليل، والاستنباط، وهوأجدرها بعناية الباحثين، والدارسين. ومن خصائص هذا النوع:

١. تصدير الشرح بكلمة "قوله" غالبا: وتعد هذه أهم خاصية لهذا المنهج. وفي هذا ينتقي الشارح جزءا من سند الحديث، أومتنه (لفظة أولفظتين) يرى أنها بحاجة إلى تجلية، أوتفسير، أويرى أن ذلك الجزء يتضمن فائدة، أوحكما، فيقرن اللفظة المنتقاة بعبارة "**قوله**" مصدرا بها الشرح، ثم يورد اللفظة المراد شرحها. ومرجع الضمير في كلمة "قوله" هوإما في الراوي للحديث، أوالنبي ﷺ إذا كان اللفظ مأخوذا من المتن. ثم يبدأ في الشرح، أوالتعليق، أوالاستنباط حسبما يراه مناسبا[4].

---

[1] (١/١٧٤، ٢٨٤).

[2] المصدر السابق (١/٧٤ – ٧٩).

[3] انظر: **المنهل العذب المورود** للسبكي (١/٢٩، ٣١).

[4] انظر على سبيل المثال: **المعلم بفوائد مسلم** للمازري (١/١٨٦، ٢٠٨، ٢٧٥)، و**إكمال المعلم** لعياض (١/١٩٦، ١٩٨، ٢٨٩)، و**الإفصاح** لابن هبيرة (١/٥٧، ٦٣، ٢٧١)، و**صيانة صحيح مسلم** لابن لصلاح (١١٦، ١٢٠، ١٣٠)، و**المفهم** للقرطبي (١/٤١٠، ٤١٨، ٥٠٤)، و**المنهاج** للنووي (١/١٥٥، ١٥٦، ١٥٧)، و**فتح الباري** لابن حجر العسقلاني (١/١٢، ١٣، ١٤٠).

وقولي آنفا: **"غالبا"** مقصود، لأن بعض الشروح خلت من التصدير بلفظة "قوله"، واكتفي فيها بإيراد الكلمة المراد شرحها مجردة عن ذلك[1]. ورَدَ هذا في عدد من الشروح، أكثرها عند المتأخرين، وفي بعضها ترد مرة، وتختفي في أخرى[2].

٢. ترتيب الشرح على نسق سند الحديث ومتنه: وأعني بذلك أن يقوم الشارح بتتبع ألفاظ الحديث أولا بأول فيبدأ بالسند، وإذا انتهى من شرح ما يتضمنه، انتقل إلى ما يتعلق بالمتن، و لم أر أحدا – فيما بحثت فيه – خالف هذا الأصل فبدأ بالمتن، ثم ثنى بالسند، والله أعلم[3].

ب . خصائص الشرح الموضوعي:

لم يحظ الشرح الموضوعي بعناية كبيرة فجاءت شروحه معدودة لم تغط الكتب الستة، ولا قاربت خلافا للشرح القولي الذي شرحت به جميع الكتب الستة شروحا مطولة، وأخرى متوسطة، فضلا عن المختصرة. وأهم خصائص هذا النوع:

١. تقسيم الحديث إلى موضوعات مختلفة: يعمد الشارح في الشرح الموضوعي إلى النظر في الحديث، ثم يقسم الكلام عنه إلى موضوعات مختلفة تناسب ذلك الحديث، واضعا لها عناوين ظاهرة على نحوما فعله ابن العربي[4]، والعيني[5]، وغيرهما.

٢. جمع الموضوع الواحد في الموضع الواحد: يجتهد الشارح في هذا النوع من الشرح في جمع كل ما يتعلق بالموضوع المطروق في الموضع نفسه دون تشتيت الحديث، أواستخدام الإحالات، مما يساعده على التركيز في تلك المسألة، والتدقيق فيها، وربما التفريع عنها، أوالتطويل فيها[6].

---

[1] انظر: **الديباج** للسيوطي (١٤١، ١٤٢، ١٤٣)، و**منحة الباري** لزكريا الأنصاري (٢٧٨/١، ٢٧٩، ٣١٣)، و**غاية المقصود** لشمس الحق (١٧٧/١، ١٧٨، ١٧٩)، و**بذل المجهود** لخليل السهارنفوري (٤/١، ٥، ٧).

[2] انظر: **معالم السنن** للخطابي حيث صدرها بالقول (١٩/١، ٢٠، ٢٧، ٢٩، ٣٠)، وفي مواضع أخرى يذكر اللفظة المراد شرحها مجردة مثل (١٤/١، ١٥ ، ١٦، ٢٨، ٣١) فهل تكون سقطت من الناسخ؟

[3] انظر المصدر السابق.

[4] انظر: **عارضة الأحوذي** (١٠/١،٨، ٢٢) فقد تناول الموضوعات التالية: "إسناده، غريبه، أحكامه، التوحيد وأحيانا يقول: "الأصول".

[5] انظر: **عمدة القاري** (١٧/١– ٣٥) فقد تطرق إلى الموضوعات التالية: "بيان تعلق الحديث بالآية، ثم بالترجمة، بيان رجاله، بيان ضبط الرجال، بيان الأنساب، بيان فوائد تتعلق بالرجال، بيان لطائف إسناده، بيان نوع الحديث، بيان تعدد الحديث في الصحيح، بيان من أخرجه غيره، بيان اختلاف لفظه، بيان اختياره هذا الحديث في البداية، بيان اللغة، بيان الإعراب، بيان المعاني، بيان البيان، الأسئلة والأجوبة، بيان السبب والمورد، استنباط الأحكام، فائدة".

[6] انظر المصدرين السابقين. وانظر أيضا: **النفح الشذي** لابن سيد الناس (٣٨٧/١، ٤٠٠، ٤٠٧، ٤١٣)، و**شرح سنن النسائي** لمحمد المختار (٤٨٤/١، ٩٧).

ت . خصائص الشرح الممزوج:

لم يعرف هذا النوع من الشرح عند المتقدمين، ولعل أول ظهور له كان في بداية القرن التاسع الهجري حيث استخدمه أحمد بن الحسين بن الحسن المشهور بابن رسلان الرملي، أبولعباس الملقب بشهاب الدين المتوفى ستة (٨٤٤هـ)[١] في شرحه لسنن أبي داود السجستاني[٢]. وقد شاع هذا النوع عند المتأخرين، وشرحت به بعض كتب السنة، ومن أهم خصائصه:

١. مزج المتن والشرح في سياق واحد: يمزج الشارح في هذا النوع بين سند الحديث، أومتنه، وشرحه هوللحديث بحيث يقدم على اللفظة المشروحة كلمة، أوكلمتين، ثم يذكرها كما وردت في النص، ثم يقوم بشرحها باختصار في الغالب. ويجد القارئ أن هناك سياقا واحدا، فالعبارات متسلسلة قد انسكبت في أسلوب واحد دون تنافر، ولا انقطاع[٣].

٢. وضع شكل من أشكال التمييز بين النصين: نظرا لاختلاط النصين سند الحديث، أومتنه بالشرح، فإن الشارح يقوم بوضع شكل يميز بينهما إما بتكبير المتن غالبا، أوباختلاف لون الحبر حيث يكتب المتن باللون الأحمر غالبا، أوبوضع المتن المشروح بين قوسين، أوبالتمييز بينهما بوضع كلمة (م): إشارة إلى المتن، وكلمة (ش) إشارة إلى الشرح، وإما بخط فوق المتن[٤].

هذه أهم خصائص الأنواع الثلاثة من الشروح، وهناك معالم عامة قد تتوافق فيها بعض الشروح، دون أخرى مثل التطويل الذي يغلب على الشروح الموضوعية، والاختصار الذي يصاحب الشروح الممزوجة، وكذا الشروح القولية. كما أن بعض الشارحين له عناية بشرح ألفاظ الحديث، وانصرفت عناية آخرين إلى استنباط الأحكام، أواستلال الفوائد العقدية، أوالتربوية.

---

[١] انظر ترجمته في **الضوء اللامع** للسخاوي (٢٨٢/١)، و**الأنس الجليل** للعليمي (١٧٤/٢)، و**البدر الطالع** للشوكاني (٤٩/١).

[٢] ما يزال هذا الشرح مخطوطا منه نسخة محفوظة بمكتبة "لاله لي" بتركيا برقم (٤٩٩،٤٩٨، ٥٠٠، ٥٠١)، وعنه صورة في قسم المخطوطات بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض برقم (٧٨٩٣).

[٣] انظر: **أوجز المسالك** للكاندهلوي (٢٨٢/١، ٢٨٣، ٢٨٧).

[٤] انظر: **مرقاة المفاتيح** لملا علي القاري (٩٢/١، ٩٣، ١٠٠، ١٠١، ١٣٢). وانظر أيضا: **مقدمة تحفة الأحوذي** للمباركفوري (١٩٤) و**مقدمة النفح الشذي** لأحمد معبد (٩١/١).

المطلب الثالث: أهم مزايا أنواع الشروح المذكورة:

لا ريب أن لكل نوع من أنوع الشروح المذكورة جوانب يتميز بها عن غيره، ويتفوق فيها بجلاء عن الشروح الأخرى. كما أن البعض منها اعتوره شيء من الضعف، أوالقصور غير المقصود. ويمكن إجمال ذلك في التالي:

أ. **مزايا الشرح القولي**: يتميز الشرح القولي بمميزات أهمها:

١. أنه شرح سهل الأخذ، قريب التناول إذ أنه يأتي على سند الحديث، أومتنه كما هوفي حفظ القارئ، أوذهن الباحث.

٢. أن أجزاء الحديث فيه مرتبة على نسق واحد، فلا يرتبك المراجع بالانتقال من موضوع إلى آخر.

٣. أنه شرح مناسب للراغبين في الحفظ، لسهولة تذكره، وسرعة استرجاعه.

ب. مزايا الشرح الموضوعي: يتميز الشرح الموضوعي بمميزات كثيرة، أهمها:

١. أنه شرح مركز مخصوص بالجانب الذي أريد البحث فيه، فلا يتشتت الباحث فيه بحثا عن الفوائد في مواضع مختلفة.

٢. أنه شرح مرتب ترتيبا دقيقا حيث تنظم فيه المسائل في عنوان بارز ظاهر بدءا بالإسناد ولطائفه، ثم المتن وأحكامه.

٣. أنه شرح فيه شمول في بحث قضايا الحديث غالبا، ولا يقتصر على جانب دون آخر.

٤. أنه شرح سهل المراجعة إذ يكفي فيه نظرة خاطفة للعناوين البارزة.

٥. أنه شرح أقرب إلى المناهج المعاصرة التي تركز على الفهم، والتحليل، والاستنباط.

ت. مزايا الشرح الممزوج: يتميز الشرح الممزوج بمميزات هي:

١. أنه شرح يحفظ السند، والمتن كما ورد في الرواية الأصل التي اعتمدها الشارح، وهي فائدة جليلة للباحثين عن الروايات سيما المفقودة منها.

٢. أنه شرح يأتي على معظم ألفاظ الحديث بالبيان، وليس شرحا انتقائيا خلافا للنوعين الآخرين حيث تنتقى ألفاظ معينة للشرح.

٣. أنه شرح يراعي السياق، وسلاسة الأسلوب فلا يجد القارئ فيه تقطعا، أواضطرابا.

المطلب الرابع: بعض الملحوظات على الشروح إجمالا:

يحسن في مفتتح الأمر التنبيه على أن ما يذكر من الملحوظات لا يعني أبدا الغض من تلك الشروح، أوالحط على أصحابها، وأنى يكون ذلك ونحن عالة عليها؟ فهذه الملحوظات في الغالب من باب لوقدم هذا لكان أفضل، ولوأخر هذا لكان أنسب، ولوزيد هذا لكان أكمل... وفي الجملة يمكن أن يقال أنها ثلاث ملحوظات أساسية هي:

الأولى: عدم تطابق منهج الشرح في بعضها بين أول الكتاب وآخره:

ويمثل لهذا بكتاب عمدة القارئ لمحمود العيني (٨٥٥هـ) الذي برع في أول الكتاب، وأتى بفوائد، وضوابط، وقواعد مفيدة للغاية، لكن هذا لم يدم إلى آخر الكتاب، فقد ضمر البحث، وتقلص جدا بعد ذلك، ففي الحديث الأول حديث "إنما الأعمال بالنيات" بحث أكثر من عشرين موضوعا بعناوين مميزة هي:

١. بيان تعلق الحديث بالآية.
٢. بيان تعلق الحديث بالترجمة.
٣. بيان رجاله.
٤. بيان ضبط الرجال.
٥. بيان الأنساب.
٦. بيان فوائد تتعلق بالرجال.
٧. بيان لطائف إسناده.
٨. بيان نوع الحديث.
٩. بيان تعدد الحديث في الصحيح.
١٠. بيان من أخرجه غيره.
١١. بيان اختلاف لفظه.
١٢. بيان اختياره هذا في البداية.
١٣. بيان اللغة.
١٤. بيان الإعراب.
١٥. بيان المعاني.

١٦. بيان البيان.
١٧. الأسئلة والأجوبة.
١٨. بيان السبب والمورد.
١٩. استنباط الأحكام.
٢٠. فائدة.

لكنه في آخر الكتاب[١] في حديث سمرة بن جندب مرفوعا: "إنه أتاني الليلة آتيان..." الحديث بطوله لم يذكر أي عنوان موضوعي، فتداخل الجميع بعضه ببعض، بل إنه غدا يستخدم كلمة "قوله كذا"، فكأنه رجع إلى الشرح القولي، كما أنه لم يزد على شرح الكلمات كبير شيء، فالبون شاسع بين النَّفَسَيْن، والله أعلم.

الثانية: الإخلال ببعض الشروط:

ويمثل لهذا بما وقع في كتاب **"الإمام"** لابن دقيق العيد الذي ذكر محققه أنه سكت عن كثير من العلل التي التزم ذكرها في الأحاديث[٢]، وكما وقع لأبي الطيب السندي في شرحه للترمذي الذي أخل بشرطه في شرح الألفاظ التي اشترط على نفسه أن يبينها[٣]، وما وقع لابن العربي في عارضة الأحوذي الذي أخل بما التزمه في تخريج الأحاديث[٤]، وغيرها.

الثالثة: التفاوت في الشرح بين مسألة وأخرى:

يلاحظ هذا في أكثر الشروح حيث يستوفي الشارح بعض العناصر في شرحه، وينشط لها، ويتخلف ذلك أحيانا في عناصر أخرى، ولعل هذا مرده في الغالب إلى الكفاءة العلمية، والإطلاع الشخصي.

المطلب الخامس: ترجيح وتوصية

يفيد النظر في مجمل أنواع الشروح أن الشرح الموضوعي هوأنسبها للتدريس في هذا العصر، وأجدرها بالعناية للأسباب التالية:

---

[١] في كتاب التعبير، باب تعبير الرؤيا بعد صلاة الصبح، (٢٤، ١٧١).
[٢] انظر: **مقدمة الإمام في معرفة أحاديث الأحكام** لابن دقيق العيد (٧١/١).
[٣] انظر: **مقدمة النفح الشذي لابن سيد الناس**، تحقيق أحمد معبد (٨٣/١).
[٤] المصدر السابق (٨٨/١).

١. أن الشرح الموضوعي قابل للتطويع حسب مقتضيات العملية التعليمية، ومراحلها، فيمكن جعله متوسطا شاملا للعناصر الأساسية لفهم الحديث، واستيعابه. كما أنه يمكن اختصاره إلى عنصر واحد فحسب، أوعنصرين كاللغة، والمعنى الإجمالي للحديث، ويمكن التوسع فيه، تبعا لحاجة المرحلة.

٢. أن الشرح الموضوعي قائم على تقسيم عقلي للعناصر، فهويستند أساسا على العقل، كما أنه لا يستبعد الحفظ لمن أراده.

٣. أن فيه إبرازا ظاهرا لمعظم علوم الحديث، وفنونه، لا سيما إن كان الشرح مطولا، وهوبهذا يفيد الطالب في إعطائه صورة عامة عن تلك العلوم، ويوسع مداركه فيها عند تناولها.

٤. أن فيه اتساقا مع المنهج التربوي من الأعم إلى الأخص، ومن الإجمال إلى التفصيل حسب المراحل المختلفة.

٥. أنه شرح يتسم باليسر، والسهولة، ثم يتدرج إلى التدقيق، والتعقيد خلافا للشرح القولي الذي قد يبدأ في التفريع في أول لفظة، وخلافا للشرح المزجي الذي يتسم بالتكلف في أحايين كثيرة.

لذلك أقترح أن ينهض من لهم القدرة العلمية من المتخصصين إلى تأليف شرح موضوعي متوسط قابل للاختزال للمبتدئين، وقابل للتوسع، والإطالة للمنتهين. وترجع أهمية هذا إلى أن هناك فراغا في هذا الموضوع ينبغي أن يسد، إذ المتوفر من المصادر الحديثية السابقة استجابت لمقتضيات عصرها، وينبغي أن يصنف ما يناسب المراحل التعليمية لهذا العصر، ولعل أهم ملامح هذا الشرح:

١. أن يكون شرحا يتضمن المعالم الأساسية الواردة في السند، والمتن، حسب مقتضيات المرحلة بحيث يشمل في أقل الأحوال: التعريف بصحابي الحديث، والمعنى الإجمالي، وما يؤخذ منه من أحكام، وفوائد.

٢. أن يكون شرحا وسطا بمنأى عن الاختصار المخل، والتطويل الممل الذي لا يحتاجه سوى كبار المتخصصين.

٣. أن يكون شرحا سهل الأسلوب، قريب المأخذ، مفصل الموضوعات، مؤصل المسائل.

٤. أن يكون شرحا جامعا بين استخدام النصوص الثابتة، والاجتهاد السليم دون تعسف، ولا شطط.

٥. أن يوظف في الشرح معظم علوم الحديث، وفنونه بإتقان، ومنهجية، ودقة.

٦. أن يطعم الشرح بأنواع من الفوائد العقدية، والأصولية، والفقهية، والتربوية، وبوجه أخص الزهدية منها.

٧. أن يضرب في الشرح صفحا عن الخلافات الضعيفة، والأقوال الشاذة التي ليس لها أي مستند من كتاب، أوسنة، أوإجماع، أوقياس سليم.

٨. أن يعنى فيه ببيان المقاصد الشرعية، والمصالح المرعية، والحكم الظاهرة، والخفية.

٩. أن يحوي الشرح إشارة إلى الإعجاز العلمي إذا ثبت أن الحديث يتضمنه دون تكلف.

١٠. أن يلتزم فيه بأدب أهل العلم، ونصائحهم التي ذكروها عند كتابة الحديث النبوي مثل تعظيم الله تعالى عند ذكره بلفظ مناسب، والصلاة على رسوله ﷺ، والترضي عن الصحابة الكرام، والترحم على أهل العلم، والفضل، وغيرها من الآداب المرعية.

١١. أن يعنى بإخراجه إخراجا فنيا معاصرا بمراعاة التكبير للعناوين، والمسافات بين الأسطر، واللون المناسب للمتن، والإسناد.

الخاتمـــة: بعد هذه الجولة التي تناولنا فيها شيئا من جهود المحدثين في شرح الحديث، ومناهجهم فيها، ومعرفة أنواعها، وأهم خصائصها، ومزاياها، والملحوظات التي عليها، نخلص إلى أن هناك حاجة ماسة لتصنيف شرح مناسب لها العصر، وانتهى البحث إلى أن الأفضل أن يكون شرحا موضوعيا لأنه هوالأقرب إلى العملية التعليمية، والتربوية المعاصرة بشرط أن يوضع له ضوابط، وتوجيهات ليكون وافيا بالمطلوب، والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد.

قائمة المصادر

١. **إتحاف القاري بمعرفة جهود وأعمال العلماء على صحيح البخاري**، محمد عصام عرار الحسني، ط١، دمشق: اليمامة للطباعة ١٤٠٧هـ.

٢. **إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام**، تقي الدين ابن دقيق العيد، ط٢، تحقيق أحمد محمد شاكر، بيروت: عالم الكتب ١٤٠٧هـ.

٣. **إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري**، أبوالعباس أحمد بن محمد القسطلاني، بيروت: دار إحياء التراث العربي، بدون تاريخ.

٤. **الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار**، يوسف بن عبدالله ابن عبدالبر النمري، تعليق سالم محمد، ومحمد علي معوض، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية ١٤٢١هـ.

٥. **الإفصاح عن معاني الصحاح**، يحي بن محمد بن هبيرة الوزير، تحقيق فؤاد عبدالمنعم أحمد، ط٢، الرياض: دار الوطن ١٤١٧هـ.

٦. **إكمال المعلم بفوائد مسلم**، عياض بن موسى اليحصبي، تحقيق يحي إسماعيل، ٩مج، ط٢، المنصورة: دار الوفاء للطباعة ١٤٢٥هـ.

٧. **الإمام أبوداود السجستاني وكتابه السنن**، عبدالله بن صالح البراك، ط١، الرياض: دار الفرقان ١٤١٤هـ.

٨. **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، ابن دقيق العيد، ٤مج، ط١، الرياض: دار المحقق ١٤٢٠هـ.

٩. **الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل**، مجير الدين الحنبلي، عمان: مكتب المحتسب ١٩٧٣م.

١٠. **أوجز المسالك إلى موطأ مالك**، محمد زكريا الكاندهلوي، ١٨مج، ط١، يوبي أعظم كره: مركز الشيخ أبي الحسن الندوي ١٤٢٤هـ.

١١. **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع**، محمد بن علي الشوكاني، القاهرة: مكتبة ابن تيمية، دون تاريخ.

١٢. **بذل المجهود في حل أبي داود**، خليل أحمد السهارنفوري، بيروت: دار الكتب العلمية، دون تاريخ.

١٣. **تاج العروس من جواهر القاموس**، تأليف: محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، دار الهداية، دون تاريخ.
١٤. **التحقيق في أحاديث الخلاف**، أبوالفرج عبدالرحمن بن علي ابن الجوزي، ط١، تحقيق مسعد عبدالحميد السعدني، بيروت: دار الكتب العلمية ١٤١٥هـ.
١٥. **ترتيب المدارك وتقريب المسالك**، القاضي عياض بن موسى اليحصبي، تحقيق أحمد بكير محمود، بيروت: دار مكتبة الحياة، دون تاريخ.
١٦. **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، أبوعمر يوسف بن عبدالله ابن عبدالبر النمري، الرياض: تصوير دار طيبة ١٤١٢هـ.
١٧. **الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج**، عبد الرحمن السيوطي، ٢مج، ط١، كراتشي: إدارة القرآن للطباعة ١٤١٢هـ.
١٨. **شرح سنن أبي داود**، ابن رسلان الرملي مخطوط منه نسخة محفوظة بمكتبة لا له لي بالأرقام التالية (٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١).
١٩. **شرح سنن النسائي**، محمد المختار الشنقيطي، ٣مج، ط١، مصر: مطبعة المدني ١٤١٠هـ.
٢٠. **صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط**، أبوعمروبن الصلاح، تحقيق موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، بيروت: دار الغرب ١٤٠٤هـ.
٢١. **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**، محمد بن عبد الرحمن السخاوي، بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة، بلا تاريخ.
٢٢. **طبقات الشافعية الكبرى**، عبدالوهاب بن علي السبكي، تحقيق محمد الطناحي وعبدالفتاح الحلو، ط١، القاهرة: عيسى البابي الحلبي ١٣٨٤هـ.
٢٣. **عارضة الأحوذي**، أبوبكر ابن العربي، ٧مج، بيروت: دار الكتب العلمية. دون تاريخ.
٢٤. **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**، محمود العيني، بيروت: دار الفكر ١٣٩٩هـ.
٢٥. **غاية المقصود في شرح سنن أبي داود**، محمد شمس الحق العظيم آبادي، تحقيق محمد عزيز شمس، وأبوالقاسم الأعظمي، ط١، باكستان: حديث أكاديمي ١٤١٤هـ.
٢٦. **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، ابن حجر العسقلاني، ط١، الرياض: دار السلام ١٤٢١هـ.

٢٧. لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي، بيروت: دار صادر ، دون تاريخ.
٢٨. **المحكم والمحيط الأعظم**، أبوالحسن علي بن إسماعيل ابن سيده المرسي، تحقيق عبد الحميد هنداوي ، بيروت:دار الكتب العلمية ٢٠٠٠م.
٢٩. **مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح**، علي بن سلطان القاري، ٨مج، بيروت: دار الفكر ١٤١٤هـ.
٣٠. **معالم السنن**، أبوسليمان الخطابي، مطبوع مع مختصر سنن أبي داود للمنذري وتهذيب ابن القيم، تحقيق أحمد محمد شاكر ومحمد حامد الفقي، بيروت: دار المعرفة، دون تاريخ.
٣١. **معجم المعاجم**، أحمد الشرقاوي إقبال، ط١، بيروت: دار الغرب الإسلامي ١٤٠٧هـ.
٣٢. **المعلم بفوائد مسلم**، أبوعبدالله محمد بن علي بن عمر المازري، تحقيق محمد الشاذلي النيفر، بيروت: دار الغرب ١٩٩٢م.
٣٣. **المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم**، أبوالعباس أحمد بن عمر الأنصاري القرطبي ، ط١، تحقيق محي الدين مستووآخرين، دمشق: دار ابن كثير ١٤١٧هـ.
٣٤. **منحة الباري بشرح صحيح البخاري**، زكريا الأنصاري، ١٠مج، ط١، تحقيق سليمان العازمي، الرياض: مكتبة الرشد ١٤٢٦هـ.
٣٥. **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، النووي، القاهرة، دار الريان ١٤٠٧هـ.
٣٦. **المنهل العذب المورد شرح سنن الإمام أبي داود**، محمود محمد خطاب السبكي، ط٢، بيروت: مؤسسة التاريخ العربي ١٣٩٤هـ.
٣٧. **النفح الشذي في شرح جامع الترمذي**، أبوالفتح محمد بن محمد ابن سيد الناس اليعمري، تحقيق أحمد معبد عبدالكريم، الرياض: دار العاصمة ١٤٠٩هـ.
٣٨. **النهاية في غريب الحديث والأثر**، ابن الأثير: المبارك بن محمد الجزري، أشرف عليه علي حسن عبد الحميد، ط ٢، الدمام: دار ابن الجوزي ١٤٢٣هـ.